اقتصاد

تضخيم في أرقام موازنة ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أكد عضو مجلس النواب الليبي عبدالسلام نصية لـ«العربي الجديد» أن هناك تضخيماً في أرقام الموازنة العامة، مطالباً بضرورة وضع خطة للمحافظة على الحد الأدنى من السلامة المالية. وأوضح نصية أن الموازنة المناسبة للاقتصاد الوطني لا تتعدى 135 ملياراً في ظل الانقسام السياسي الذي تعانيه البلاد، ولا سيما ما يعانيه المواطن والطبقة الوسطى من ضريبة 27% على سعر الصرف. وقال إن هناك موازنة تم إقرارها في شهر إبريل/نيسان من مجلس النواب بقيمة 90,5 مليار دينار ثم أضيفت اعتمادات بقيمة 88,4 مليار دينار لتصبح الموازنة بشكلها النهائي 178,9 مليار دينار (نحو 36,8 مليار دولار). وكان مجلس النواب، صوت في جلسة عقدها الأربعاء الماضي، بمقره في مدينة بنغازي، على اعتماد الموازنة العامة التي قدمتها حكومة مجلس النواب للعام الجاري. وفي تعليق لها على مقترح الموازنة أكدت حكومة مجلس النواب، في بيان نشرته على صفحتها الرسمية قبل التصويت على مقترحها، بأنها موازنة «موحدة» لكل البلاد، وأنها اجتهدت فيها لمراعاة كل «الملاحظات المطلوبة من جميع الأطراف». وتعد الموازنة التي صوت عليها مجلس النواب أكبر موازنة في تاريخ البلاد.

والاثنين الماضي، أعلن ستة من أعضاء اللجنة المالية العليا، ممثلين للمجلس الرئاسي والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة الوطنية، اطلاعهم على مقترح قانون الميزانية المقدم من حكومة مجلس النواب، وأنهم غير مسؤولين عن هذا المقترح الذي يعتزم مجلس النواب مناقشته، بحسب بيان مشترك لهم. ومن جانبه، رأى الخبير الاقتصادي محمد أبوسنينة أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، غير قابلة لتوظيف 179 مليار دينار بكفاءة اقتصادية تعمل على معدل النمو الاقتصادي. وقال أبوسنينة لـ«العربي الجديد»: الاقتصاد الليبي غير مرن ويعاني من اختلالات هيكلية، باعتماده على مورد واحد مصدراً للدخل هو النفط، وفي ظل هذا الخلل والانقسام السياسي تنشأ فجوة الطاقة الاستيعابية. وقال الخبير الاقتصادي إن معظم الإنفاق استهلاكي وتسييري ودعم، ترتفع معه معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة ويرتب المزيد من الضغوط على سعر صرف الدينار الليبي، ويكرّس حالة الاعتماد على إيرادات النفط ومن ثم يعرض الاقتصاد للصدمات المرتبطة بانخفاض أسعار النفط (دون مستوى 70 دولاراً للبرميل) أو انخفاض الكميات المصدرة منه، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة. وأضاف أن المصرف المركزي سيتولى تغطية العجز بمبلغ 13 مليار دينار، والموارد الخارجية الجارية (النقد الأجنبي) كافية في مواجهة المصروفات بالنقد الأجنبي، وقد أظهرت بيانات المصرف المركزي عجزاً بمبلغ تسعة مليارات دولار خلال النصف الأول من هذه السنة. من جهته، أثنى المحلل الاقتصادي على الزلطيني، على إقرار موازنة في ليبيا بعد عدم وجود أي موازنة منذ عام 2014. وقال لـ«العربي الجديد»: وجود موازنة موحدة تنفق منها الحكومة المكلفة من مجلس النواب وحكومة الوحدة الوطنية يسهل متابعة الإنفاق العام وحركة الأموال. حكومة أسامة حماد المكلفة من مجلس النواب تؤكد تمسكها بالشرعية البرلمانية، فيما تؤكد حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، المعترف بها دولياً، أنها لن تسلم السلطة إلا لسلطة منتخبة، والأخيرة تنفق الأموال وفق ترتيبات مالية بالتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي في طرابلس، الذي تحال إليه إيرادات مبيعات النفط دورياً.

(فرانس برس)

الين يتراجع وسط قلق المتعاملين

تراجع الين، أمس الجمعة، وسط استمرار قلق المتعاملين، بعد صعود كبير في الجلسة السابقة، أعقب صدور بيانات أظهرت انخفاضاً غير متوقع في أسعار المستهلكين بالولايات المتحدة، وسط تكهّنات بأن طوكيو تدخلت في سوق العملات. وتأرجحت العملة اليابانية، التي تحوم قرب أدنى مستوياتها منذ 38 عاماً، بين المكاسب والخسائر في تعاملات متقلبة في التعاملات الآسيوية قبل أن تنخفض قليلاً. وتراجعت في تعاملات مبكرة 0,19 بالمائة إلى 159,08 للدولار. وكان الين قد ارتفع ثلاثة بالمائة تقريباً إلى 157,40، أول من أمس الخميس، مباشرة بعد تقرير تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، والذي أظهر تباطؤاً في حركة الأسعار.

تسارع التضخم في روسيا يعزز التوقعات برفع الفائدة

موسكو ـ **رامي القليوبي**

توقع خبراء مال استطلعت صحيفة «إزفيستيا» الروسية آراءهم أن معدل التضخم في روسيا في عام 2024 قد يبلغ 6,5 في المائة، وسط توقعات بأن يقدم المصرف المركزي في الشهر الحالي على رفع سعر الفائدة الأساسية من 16% إلى 17% أو 18%. وفي الوقت الذي تتسارع فيه وتيرة التضخم حالياً تحت تأثير زيادة الإنفاق في الميزانية والتحول الهيكلي للاقتصاد على ضوء إطالة أمد الحرب في أوكرانيا، أجمع تسعة محللين وخبراء مال، أوردت «إزفيستيا» توقعاتهم في عددها الصادر أمس الجمعة، على أن معدل التضخم سيفوق 5% في عام 2024. ورأى خمسة منهم أن التضخم سيفوق 6%، بينما بلغ متوسط المعدل المتوقع 6,5%.

وتوقع مدير خدمة التصنيف بالوكالة الوطنية للتصنيف سيرغي غريشونين أن تُثبَّت الفائدة عند مستوى 18% قبل نهاية العام، مشيراً إلى انعدام الأدوات لفرملة التضخم حالياً نظراً إلى ارتفاع نفقات الشركات في ظروف العقوبات والقيود اللوجستية واضطرار أغلبية أرباب العمل لرفع أجور العاملين على خلفية نقص الأيدي العاملة، ما يؤثر أيضاً على تكلفة السلع والخدمات. ولما كان منتقدو تشديد السياسات النقدية - الائتمانية يرون أنها تقلص إمكانيات الاقتصاد من جهة ارتفاع الفوائد على القروض، إلا أن المدير التنفيذي لمعهد «ستوليبين» لاقتصاد النمو أنطون سفيريدينكو اعتبر أن الهدف الرئيسي للمصرف المركزي هو ردع إنفاق مدخرات المواطنين، إذ إن الاستهلاك النشط يحفز الاستيراد والطلب على العملة وارتفاع معدل التضخم.

ورغم أن المصرف المركزي توقع في إبريل/نيسان الماضي أن يبلغ معدل التضخم ما بين 4,3% و4,8% وأن يعود إلى المستوى المستهدف البالغ نحو 4% بحلول عام 2025 ويستقر عنده، إلا أنه أعلن في بداية يوليو/تموز عن عزمه إعادة النظر في التوقعات بشكل هام.

ويزيد ذلك من قوة البراهين لصالح رفع سعر الفائدة الأساسية، إذ كشف نائب رئيسة المصرف المركزي أليكسي زابوتكين، في المؤتمر المالي في 4 يوليو الجاري، أن مجلس إدارة المصرف المركزي سينظر في الشهر الحالي في رفع الفائدة الأساسية إلى 17 - 18%، بعد أن ظل عند مستوى 16% منذ سبعة أشهر.

أخبار مختصرة

صعود مؤشرات بورصة قطر

سجّلت بورصة قطر ارتفاعات خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مع تسجيل 7,69 مليارات ريال مكاسب بالقيمة السوقية. وارتفع المؤشر العام للبورصة بنسبة 1,03%، وهو ما يعادل 104,09 نقاط. وشهد الأسبوع

نمو جميع قطاعات البورصة السبعة، يتقدمها الاتصالات بـ3,45%، بينما تذيل القائمة قطاع التأمين بـ0,7%. وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات الأسبوع 588,77 مليار ريال، مقابل 581,08 مليار ريال بختام الأسبوع قبل الماضي، بارتفاع 1,32%. وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 33 سهماً، على رأسها «أعمال» بـ7,16%، تزامناً مع فوزها بعقد تتجاوز قيمته مليار ريال قطري مع المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والمال (كهرماء)، بينما انخفض 17 سهماً، في مقدمتها «إنماء» بـ7,02%. وجاء سهم قطر لصناعة الألمنيوم في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 82,83 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 361,52 مليون ريال.

تدشين خطين جديدين لـ«مصر للطيران»

أكد وزير الطيران المدني في مصر سامح الحفني، أمس الجمعة، أن تدشين أولى رحلات الشركة الوطنية «مصر للطيران» لخطوطها المباشرة بين مصر وكلٍ من جيبوتي والصومال، يعكس التزام مصر بتحقيق رؤيتها لتعزيز المصالح المشتركة للدول الثلاث في مختلف المجالات، فضلًا عن تعميق أواصر الترابط وتحقيق التعاون المشترك على مختلف الأصعدة التنموية والاقتصادية لشعوب هذه الدول. وبدأ وزيرا الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج بدر عبد العاطي، والطيران المدني سامح الحفني، على رأس وفد يضم ممثلين عن عدد من الجهات المعنية بالدولة، زيارة رسمية، أمس، إلى مدينتي جيبوتي ومقديشو لتدشين الخطين الجديدين.

ودائع المقيمين في الإمارات تنمو 17%

نمت ودائع المقيمين في الإمارات خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بنسبة 17,2% على أساس سنوي. وكشفت بيانات حديثة صادرة عن البنك المركزي الإماراتي أن الودائع زادت بمقدار 367,6 مليار درهم (100 مليار دولار)، لتصل إلى 2,5 تريليون درهم في نهاية إبريل/ نيسان الماضي، مقابل 2,13 تريليون درهم في نهاية إبريل 2023. وارتفعت الودائع بنسبة 7,9%، أو ما يعادل 182,7 مليار درهم، مقارنة مع 2,32 تريليون درهم بنهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023.

مال وسياسة

الحرب تحرق مصارف السودان

توقف العملاء عن سداد القروض وأموال المودعين مهددة

حالة غير طبيعية تعيشها مصارف السودان في ظل توقف العملاء عن سداد القروض بسبب الحرب المستعرة منذ إبريل/ نيسان قبل الماضي، ما يطرح سؤالاً مهماً: هل تفلس مصارف السودان وتضيع أموال المودعين؟

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تشهد مصارف السودان مشاكل عدة بسبب الحرب المستعرة منذ أكثر من عام، أبرزها إغلاق ما يربو عن 70% من فروعها العاملة بالعاصمة الخرطوم والولايات وصعوبة استرداد الكم الهائل من القروض بمختلف أنواعها التي منحتها لعملائها خلال فترة ما قبل الحرب. وفي هذا السياق، حذر محللو اقتصاد ومصرفيون، في حديثهم لـ«العربي الجديد» من مغبة تباطؤ العملاء الذين حصلوا على قروض في السداد، ما يقود إلى المزيد من الانهيار المصرفي وإشهار الإفلاس.

صعوبة استرداد القروض

واستبعد المدير العام للمصرف السوداني الفرنسي عثمان التوم قدرة عملاء المصارف على إعادة ما اقترضوه من أموال في ظل هذا الوضع إلا من خلال عملية بيع الضمانات المرهونة للمصارف. وزاد: حتى هذا الحل يصطدم بعشرات المشاكل المالية والقانونية في ظل تواصل الحرب. وكشف التوم عن تسبب الضعف الكبير في رؤوس أموال المصارف في عدم سماحها بتغطية خسائر التمويل ولو لعدة أعوام، خاصة بعد تعرضها لنهب الأموال من الخزن عبر مليشيا الدعم السريع. وقال التوم: ليس معنى ذلك أنه لا توجد حلول، وإنما المطلوب أن تجلس كل الأطراف ذات الصلة بالقضية ووضع خطة وفق إطار زمني محدد يمكن الجميع من الخروج هذه الأزمة بأقل قدر من الخسائر.

وقال المحلل الإقتصادي عادل عبد العزيز، لـ«العربي الجديد»، إن المصارف قدمت خلال فترة ما قبل الحرب قروضاً بمبالغ مالية متنوعة حسب حجم المشروع للقطاعات الاقتصادية المختلفة الزراعية والصناعية والخدمية، عبر صيغ تمويل متعددة تشمل المرابحة والمشاركة والمزارعة والاستصناع وغيرها وفق نظم التمويل الإسلامية التي تتبعها البنوك العاملة في السودان. وأشار إلى أن هذه القروض بضمانات عدة تشمل العقارات، والوديعة المالية، ورهن وسيلة النقل وضمان المجموعات كالجمعيات التعاونية وغيرها، فضلا عن تحرير شيكات من جانب المستفيد ضماناً إضافياً.

وتسببت الحرب المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع في الإضرار بموجودات المصارف الحكومية والتجارية البالغ عددها 39 مصرفا، والتي تقدر بـ45 تريليون جنيه، الانهيار المصرفي وإشهار الإفلاس.

> الصراع يعرقل استرداد القروض رغم وجود ضمانات عديدة

وفقدان جزء كبير من قيمة العملة الوطنية، وفق بيانات رسمية، منذ اندلاع الحرب في 15 إبريل 2023، قفزت أسعار صرف الدولار إلى أرقام قياسية من 560 جنيها إلى أكثر من 2150 جنيها.

واتهم الجيش السوداني في بيان أصدره سابقا قوات الدعم السريع باتباع ما وصفه بـ«سياسة الأرض المحروقة»، وذلك من خلال حرق ونهب المزيد من المصارف والمحال التجارية واللجوء للتخريب. ورغم ذلك، أكد بنك السودان المركزي أن أموال المودعين بالجهاز المصرفي «آمنة»، وأن ما جرى تداوله من عمليات نهب أو سرقة لبعض فروع المصارف التجارية لا تؤثر على الودائع في تلك المصارف. وقال عبد العزيز إن الحرب تسببت في توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية. وتوقع أن يؤدي ذلك لعجز المقترضين عن السداد في المواعيد المحددة حسب اتفاقية القرض.

وطالب عبد العزيز بأن تؤجل المصارف سداد القروض للعميل المصرفي الذي حصل على قرض سابق وتوقف مشروعه أو أصابه الدمار بسبب الحرب، شريطة إثبات الضرر الذي لحق بالمشروع. ودعا المصارف المقرضة لإمهال العملاء المقترضين في سداد ما عليهم من التزامات مالية وإعادة جدولة مواعيد سداد القرض. وقال: هذه الممارسة تقوم بها المصارف أثناء مراعاة لظروف الحرب. ولفت إلى ضرورة مساندة الدولة للمصارف بتعويضات مجزية لمقابلة حجم الدمار الكبير الذي لحق بمختلف القطاعات بسبب الحرب، لعجز شركات التامين وإعادة التأمين عن تغطيتها. ودعا لاستخلاص هذه التعويضات من شركات وموارد «الدعم السريع» التي تسببت في الدمار والحرب. واقترح عبد العزيز تخصيص جانب من المعونات الدولية المتوقعة في مرحلة إعادة الإعمار لدعم المصارف حتى لا تنهار بسبب تأخر سداد القروض.

نهاب وتدمير

قال المحلل الاقتصادي كمال كرار لـ«العربي الجديد» إن القطاع المصرفي من أكثر القطاعات التي تضررت من الحرب. وأشار إلى تعرض معظم الفروع بالخرطوم للنهب والتدمير بالكامل. وقال إن ذلك يمثل خسائر فادحة للمصارف والمودعين معاً. وبرأيه، فإن كافة المصارف ستواجه الإفلاس، وحذر من أن أموال المودعين «صارت على كف عفريت». وزاد: حتى لو استعيد جزء منها بعد الحرب، فإن تصاعد التضخم يؤدي لابتلاع القيمة الحقيقية للنقود. وقطع كرار بصعوبة تغطية التأمين المصرفي هذه الودائع، بسبب ضعفه وعدم تجاوزه نسبة 18% في أحسن حالاته. وأكد كرار حاجة الجهاز المصرفي لوقت طويل من أجل التعافي بعد الحرب. من جانبه، شرح المحلل الاقتصادي هيثم فتحي فادحة للمصارف والمودعين معاً. وبرأيه، فإن الاستقرار إلى السودان. وقال إن الوضع الآن لا يسمح لكثير من الشركات والأفراد الذين تحصلوا على قروض من المصارف السودانية بسدادها رغم وجود تأمين مصرفي يغطي هذه القروض. وأشار فتحي إلى إمكانية جلوس المصارف التجارية التي قدمت هذه القروض مع العملاء الذين حصلوا عليها لحل هذه المشكلة بإشراف بنك السودان المركزي ووكالة التأمين المصرفي، تلافيا للتأثيرات السلبية للعجز عن استرداد القروض.

موظفون في مقر البنك المركزي في بورتسودان يوم 23 يوليو/ تموز 2023 (فرانس برس)

اسواف

تونس تدرس استيراد اللحوم من روسيا

تونس ـ **إيمان الحامدي**

قالت هيئة مراقبة الصحة النباتية والحيوانية الروسية إنها تنتظر موافقة الخدمة البيطرية التونسية على الشهادات البيطرية لواردات منتجات اللحوم من روسيا وعمليات التفتيش على النظام الروسي للضمان البيطري لإنتاج ومبيعات المنتجات الحيوانية. وأكدت الهيئة أن مناقشة شروط إدخال المنتجات الحيوانية الروسية إلى الأسواق التونسية جرى في إطار بعثة أعمال روسية إلى تونس.

ويعد التوجّه نحو استيراد اللحوم من روسيا تحوّلاً في مسار واردات هذه السلعة في السوق التونسية، حيث لم يسبق للحوم الروسية الولوج إلى السوق المحلية.

من جانبه، قال مصدر مسؤول في تونس، فضّل عدم الكشف عن صفته، إن مناقشة إمكانية استيراد اللحوم من روسيا جرت على هامش معرض تجاري عقد في تونس، حيث جرى تباحث الأمر مع شركات عارضة. وأفاد المصدر ذاته في تصريح لـ«العربي الجديد» بأنه من السابق لأوانه الحديث عن إمكانية استيراد اللحوم من السوق الروسية، نظراً لعوائق لوجستية، يمكن أن تعرقل هذه الصفقات، ومن بينها كلفة الاستيراد ومساراته، نظراً لطول فترة الشحن التي قد تصل إلى شهر.

وأضاف في سياق متصل أن تونس تعوّل بشكل أساسي على واردات اللحوم الأوروبية والبرازيلية والأرجنتينية، وهي دول لها تقاليد في إنتاج اللحوم، على عكس روسيا التي لها تقاليد في تصدير الحبوب والزيوت النباتية والعلف الحيواني. واستبعد المصدر ذاته إمكانية استيراد اللحوم الروسية على المدى القريب. وقدّر مركز الصادرات الزراعية،

> توقعات بزيادة كبيرة في حجم الواردات من موسكو

التابع لوزارة الزراعة الروسية، أن الصادرات الزراعية الروسية إلى تونس يمكن أن تزيد بمقدار الثلث في عام 2024، مقارنة بعام 2023، وتصل إلى 400 مليون دولار على المدى القريب. وتتمثل الصادرات الرئيسية الروسية في القمح، والشعير، وزيت عباد الشمس، فضلاً عن إمكانية تصدير المنتجات الحيوانية. وحسب بيانات رسمية لمعهد الإحصاء الحكومي، سجلت الواردات التونسية من روسيا خلال الربع الأول من العام الحالي ارتفاعاً مع روسيا بنسبة 110,3%، نتيجة الزيادة الملحوظة المسجلة في مشتريات تونس من الزيوت النفطية.

ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية، في وقت سابق، عن نائب رئيس هيئة مراقبة الصحة النباتية والحيوانية، فاسيلي لافروفسكي، قوله إن «الشركات الروسية مستعدة لتصدير لحوم الدواجن ولحم البقر والضأن ومنتجات اللحوم المصنعة المصنوعة من لحوم الدواجن ولحم البقر والإغنام والماعز وكذلك أغذية الحيوانات والألبغة النباتية إلى تونس».

تعاون اقتصادي

تحوّل إيجابي في التجارة الخليجية الأميركية

مسقط ـ **كريم رمضان**

يمثل ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول الخليج إلى 180 مليار دولار، بحسب إعلان وزارة التجارة الأميركية في تقريرها السنوي، زيادة بنسبة 27% مقارنة بالعام السابق، على التوازي مع ارتفاع صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة بنسبة 35% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، مسجلة 17,4 مليار دولار. بحسب بيان رسمي للهيئة العامة للإحصاء للمملكة، ما سلط الضوء على آفاق استثنائية لتعميق العلاقات التجارية بين دول الخليج ولا سيما السعودية، شملت مجال التقنية والذكاء الاصطناعي.

ووفق إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد»، فإن هذا الارتفاع في حجم التبادل التجاري يعكس عودة العلاقات الاقتصادية بين السعودية والولايات المتحدة إلى طبيعتها بعد فترة من التوتر، وفي وقت تشهد المنطقة تحوّلات اقتصادية كبرى.

ووفقاً لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر/تشرين الأول 2023، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3,6% في عام 2024، فيما أشار تقرير لبنك غولدمان ساكس، نُشر في ديسمبر/كانون الأول 2023، إلى أن السعودية قد تصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030 إذا استمرت في تنفيذ خططها الطموحة للتنويع الاقتصادي. وفي هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي، حسام عايش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين دول الخليج والولايات المتحدة إلى 180 مليار دولار يعكس عودة العلاقات الاقتصادية إلى طبيعتها بعد الفوترات التي شهدتها بداية فترة رئاسة جو بايدن للولايات المتحدة، موضحا أن هناك تحولات جديدة تدعم تعزيز الروابط الاقتصادية بين الجانبين. فرغم أن الروابط الاقتصادية مع الصين ما زالت أكبر بكثير من تلك مع الولايات المتحدة، إلا أن التبادل التجاري الأميركي-الخليجي، وخاصة السعودي-الأميركي والإماراتي-الأميركي، يشهد تصاعدًا ملحوظًا، بحسب عايش، موضحا أن هذا التوازن الذي تسعى إليه المجموعة الخليجية، خصوصًا السعودية والإمارات، يعزز من موقعهما بين الولايات المتحدة والصين.

النفط من أبرز السلع التصديرية الخليجية الى اميركا (فرانس برس)

وتدفع الإشارات والتحذيرات، التي تصل إلى فرض عقوبات على شركات اقتصادية وخاصة في الإمارات، بسبب علاقاتها مع الصين وروسيا، الدول الخليجية إلى طمأنة الولايات المتحدة من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري، حسبما يرى عايش. ويضيف عايش أن الميزان التجاري بين دول الخليج والولايات المتحدة يسجل فائضًا لصالحة الولايات المتحدة في عام 2023، ما يعني زيادة مستوردات دول الخليج من الولايات المتحدة رغم ارتفاع صادراتها، وذلك يؤكد أن دول الخليج تحاول طمأنة الولايات المتحدة سياسيًا عبر البوابة الاقتصادية.

تقرير

اقتصاد اليمن يغرق

معركة البحر الأحمر تعمق الأزمات الإنسانية والاقتصادية

بات اقتصاد اليمن من أبرز المتضررين من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وخليج عدن على السفن الإسرائيلية والدول المتحالفة معها، إذ انخفضت الواردات إلى الموانئ اليمنية بنسبة 40%، ما ساهم في رفع أسعار المواد الغذائية والوقود وتعميق الأزمة الإنسانية في البلاد

نعز ـ **فخر العزب**

أثرت أزمة البحر الأحمر، التي بدأت بشن جماعة أنصار الله «الحوثيين» هجماتها على السفن الإسرائيلية والتابعة للدول الداعمة للحرب على غزة في البحر الأحمر وخليج عدن، سلباً على الاقتصاد اليمني، ما انعكس بدوره على الوضع المعيشي للمواطنين. وساهمت هذه الهجمات في تصنيف اليمن باعتباره منطقة عالية المخاطر، ما ضاعف من تكاليف الشحن إلى البلاد، كما تسببت في زيادة تكلفة التأمين على الشحن إلى ميناء عدن بمعدل 15 ضعفاً بالمقارنة مع تكلفة التأمين العادية.

مخاطر عالية

كما أدت هذه الهجمات إلى زيادة أقساط التأمين على السفن مع اتساع نطاقها، ما يعني اتساع نطاق المنطقة المصنفة باعتبارها ذات مخاطر عالية، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد اليمني الذي تكبد خسائر فادحة. وانعكس التأثير السلبي لهجمات الحوثيين أيضا على شركات الشحن الدولية التي اضطرت لعبور طريق التفافي حول قارة أفريقيا وعبر رأس الرجاء الصالح، وهو ما يضاعف من تكاليف الشحن عدة أضعاف، حيث أثرت هجمات الحوثيين على 12% من التجارة العالمية التي تمر عبر مضيق باب المندب.

الاقتصاد اليمني كان أبرز المتضررين من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وخليج عدن، حيث انخفضت الواردات إلى الموانئ اليمنية بنسبة 40%، ما ساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود.

كما شهدت العملة الوطنية انهياراً غير مسبوق في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، حيث تجاوز سقف 1850 ريالا مقابل الدولار، فيما شهد سعر الصرف في مناطق الحوثيين استقرارا يصفه الخبراء الاقتصاديون بأنه سعر صرف وهمي، حيث شهدت مناطق الحوثيين ارتفاعاً في أسعار السلع والمواد الغذائية والمشتقات النفطية بفوق بقيمته الارتفاع في الأسعار بمناطق الحكومة الشرعية، كما تعاني مناطق الحوثيين من انهيار القيمة الشرائية للريال، والتضخم الذي وصل إلى مستويات قياسية. ويأتي ذلك في إطار تصاعد صراع الحوثيين مع أميركا وبريطانيا، إذ قالت جماعة أنصار الله، أول من أمس، إن أميركا وبريطانيا قامت بشن خمس غارات على مديرية الصليف في محافظة الحديدة غربي اليمن.

أسوأ مرحلة

ويعيش الاقتصاد اليمني أسوأ مراحله نتيجة الحرب التي تشهدها البلاد منذ مارس 2015 في ظل توقف تصدير النفط وتهاوي سعر صرف العملة الوطنية، وتوقف المساعدات الإغاثية في مناطق سيطرة الحوثيين ذات الكثافة السكانية العالية.

وفاقمت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وخليج عدن من الأزمة الإنسانية في البلاد، حيث تفيد التقارير بأنه في العام 2023، كان حوالي 21,6 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية و17 مليون شخص في حالة انعدام في الأمن الغذائي.

وتعليقا على تلك التأثيرات الخطيرة، قال الخبير الاقتصادي اليمني عبد الله شمسان لـ«العربي الجديد» إنه «لا توجد تقديرات أولية عن خسارة الاقتصاد اليمني - المباشرة - الناتجة عن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، وبشكل عام، فالهجمات في البحر الأحمر أثرت على سلاسل الإمداد العالمي، وهذا واضح جداً من خلال تحول مسار الملاحة البحرية إلى رأس الرجاء الصالح، ومن ثم إلى أميركا وأوروبا وغيرها والعكس». وتابع: «وهذا أضاف كلفة إضافية، لأنه بدل أن كانت تصل الشحنة عبر البحر الأحمر إلى أوروبا خلال يوم أو يومين، تأخذ الآن أسبوعين، والأمر الآخر أن تكاليف التأمين ارتفعت تحديداً للملاحة في البحر الأحمر، وهذا انعكس على أسعار السلع التي تحملها هذه السفن، فالتأمين ارتفع بحدود ثلاثة إلى أربعة أضعاف والبعض يقول تسعة أضعاف، باعتبار أن منطقة البحر الأحمر باتت منطقة حرب».

> تأثيرات سلبية على سلاسل الإمدادات الغذائية وارتفاع فاتورة الاستيراد

> تضرر موانئ جدة والعقبة والسودان بسبب تصاعد الصراع

قفزة بأسعار السلع والخدمات

وأضاف الخبير الاقتصادي أنه بالنسبة للاقتصاد اليمني، فهو يتأثر من حيث أسعار السلع الأساسية والخدمات التي لها علاقة بالملاحة البحرية، ولم تؤثر الهجمات بشكل مباشر على أسعار الصرف، لأن آلية سعر الصرف لا علاقة لها بهذا الأمر بشكل مباشر، لكن هجمات البحر الأحمر أثرت بالتأكيد على قطاعات النقل البحري وتكاليف النقل، وبالتأكيد على أسعار السلع المستوردة».

وأكد شمسان أن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر أثرت كثيراً على بعض الاقتصادات في المنطقة، فتأثرت موانئ جدة والعقبة والسودان، ولكن المتضرر الأكبر كان مصر، لأن إيرادات قناة السويس انخفضت بأكثر من 60%، وهذا أوجد مشكلة في تدفق النقد الأجنبي إلى الاقتصاد المصري بسبب تغير مسار حاملات الحاويات من البحر الأحمر إلى رأس الرجاء الصالح، فالاقتصاد المصري هو أكثر الاقتصادات المتضررة، بينما الاقتصاد الإسرائيلي لم يتضرر بشكل كبير لأن معظم علاقاته التجارية مع أوروبا وأميركا، وهناك جزء يأتي من الصين ولكن ليس بالحجم الكبير».

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن الهجمات في البحر الأحمر أثرت عالمياً على مستوى الأسعار حتى في أميركا وأوروبا، وساهمت إلى حد ما في عدم تراجع معدل التضخم لأنه كان يؤمل أن يتراجع معدل التضخم خلال الأشهر الماضية، وبسبب هذه الأزمة، ظل معدل التضخم مرتفعاً في أميركا وأوروبا».

خسائر اقتصاد اليمن

أما رئيس مركز الإعلام الاقتصادي في اليمن مصطفى نصر فقال، لـ«العربي الجديد»، إنه لا توجد أرقام دقيقة عن خسائر الاقتصاد اليمني نتيجة الهجمات في البحر الأحمر، وإنما هناك مؤشرات تتحدث عن ارتفاع في كلفة الشحن من الموانئ العالمية إلى اليمن تجاوزت 100%، وهذا أثر بصورة مباشرة على أسعار السلع، وكذلك تأخر وصول هذه الحاويات والبضائع وبواخر الشحن إلى اليمن، وأيضا كلفة التأمين التي زادت بشكل كبير جداً، وبالتالي أثرت على أسعار السلع القادمة إلى اليمن». وأضاف نصر: «كما هو معروف»، فاليمن يستورد معظم احتياجاته من الخارج، سواء كانت احتياجات سلع نهائية أو مدخلات الإنتاج، وهذه دفع فاتورتها المواطن اليمني وتأثر بصورة مباشرة من هذه الأحداث، ناهيك عن أن المصدرين اليمنيين، سواء مصدري الأسماك أو المواد الأخرى، تضرروا بصورة كبيرة من هذه الهجمات». الصحافي المتخصص بالشؤون الاقتصادية وفيق صالح قال لـ«العربي الجديد» إن أزمة البحر الأحمر واضطراب حركة الشحن البحري والتجارة الدولية عبر باب المندب تؤدي إلى مزيد من الإشكاليات في سلاسل الإمداد إلى اليمن وإلى الموانئ المُشاطئة للبحر الأحمر، وإلى جانب تعقد تدفق السلع والشحن عبر هذه المنطقة، فإن هذا يدفع بالعديد من شركات الشحن البحري إلى العزوف عن المرور من هذه المنطقة، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن البحري، الذي بدوره يعمل على ارتفاع تكلفة النقل إلى السوق اليمنية وارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية محلياً، خصوصاً أن اليمن يعتمد على آلية الاستيراد بنسبة أكثر من 90% لتوفير احتياجاته من المواد الغذائية والسلع».

سفينة الشحن روبيمار التاء غرقها في مياه البحر الاحمر يوم 7 مارس 2024 (Getty)

السعودية تدعم صندوق التمويل الإنساني

وقّع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، أول من أمس، مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، مذكرة دعم مالي بقيمة تسعة ملايين دولار لصندوق التمويل الإنساني في اليمن. وقالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) إن «مساعد الشرف العام على المركز للعمليات والبرامج المهندس أحمد البين، وقّع المذكرة عبر اتصال مرئي مع مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة الطارئة جويس موسويا». وأشارت الوكالة، إلى أنه بموجب المذكرة سيدعم المركز الصندوق لمواجهة الأزمات الإنسانية والاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني التي تنشأ نتيجة نقص التمويل وتقديم المساعدات الملحة إلى الفئات الأكثر ضعفا ودعم العمل الإنساني في اليمن بجميع القطاعات الإغاثية، ومساندة بناء المنظمات غير الحكومية بهدف تقليل اعتمادها على صندوق التمويل الإنساني وتعزيز إمكاناتها لجذب التمويل. وذكرت أن ذلك يأتي في إطار سعي السعودية ممثلة بالمركز لتوفير الموارد اللازمة لمساندة العمل الإنساني في اليمن، وتعزيز التعاون الاستراتيجي مع الشركاء الدوليين وجهات التمويل لتحسين الوضع المعيشي للمتضررين هناك.